يوميات اقتصادية مختارة

إعداد: كابي الخوري

كانون الثاني/ يناير ٢٠٠٨

- أعلنت المندوبية العامة للاستثمار الموريتانية أن اللجنة الاستشارية للهيئات المانحة التي عقدت اجتماعاً لها في باريس مطلع الشهر الماضي تعهدت بمنح موريتانيا بنحو ٢,١ مليار دولار ستخصص لمشاريع اقتصادية واجتماعية. وتساهم الهيئات العربية والإسلامية بأكثر من ثلثي المبلغ (**الاقتصاد والأعمال**، السنة ٢٩، العدد ٣٣٧، كانون الثاني/ يناير ٢٠٠٨).

- أفادت وزارة التخطيط القطرية أن الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية ارتفع إلى نحو ٥٤ مليار ريال (١٤,٨٤ مليار دولار) في الربع الثالث من السنة ٢٠٠٧ وبمعدل نمو قدره ١٠ بالمئة. وتوقعت الوزارة أن يحقق الاقتصاد القطري نمواً معدله ٩,٩ بالمئة خلال العام الجاري (**اتحاد المصارف العربية**، بيروت، العدد ٣٢٦، كانون الثاني/ يناير ٢٠٠٨).

- أعلن وزير المياه والكهرباء السعودي عبد الله الحصين أنه سيتم العام الجاري ربط السعودية والبحرين وقطر والكويت بشبكة كهرباء موحدة في مرحلة أولى، تليها مرحلة ثانية عام ٢٠٠٩ تربط عُمان والإمارات العربية المتحدة (**الشرق الأوسط**، لندن، ٦/ ١/ ٢٠٠٨).

- أفاد التقرير الاقتصادي العربي الموحد السابع والعشرون أن الطلب العالمي اليومي على النفط خلال عام ٢٠٠٦ بلغ ٨٤,٨ مليون برميل، وأن الاكتشافات الجديدة لم تعوض أكثر من ربع الاستهلاك. وذكر التقرير أن الاحتياط العالمي المؤكد عام ٢٠٠٦ بلغ ١١٦١ بليون برميل، نصيب الدول العربية منها ٦٦٨ بليوناً (**الحياة**، بيروت، ٦/ ١/ ٢٠٠٨).

- وقعت إيران وسورية اتفاقية مدتها ٢٥ عاماً تزود خلالها إيران سورية بنحو ٣ ملايين متر مكعب من الغاز عبر تركيا مع نهاية عام ٢٠٠٩ على أن تزداد الكمية إلى ٩ ملايين متر مكعب بعد ثلاثة أعوام (**الحياة**، بيروت، ٩/ ١/ ٢٠٠٨).

- خصصت الحكومة الأردنية ٥٠٠ مليون دينار لتعويض المتضررين من تحرير قطاع الطاقة الذي سيتخذ بعد إقرار موازنة عام ٢٠٠٨. وتتكبد الحكومة ٣,٦ مليون دينار لدعم المحروقات لكل يوم تتأخر فيه عن إقرار تحرير قطاع الطاقة (**الحياة**، بيروت، ١١/ ١/ ٢٠٠٨).

- واصلت عائدات اليمن من صادرات النفط تراجعها، وسجل تراجع نسبته ٣١ بالمئة في الشهور العشرة الأولى من عام ٢٠٠٧. وقد تراجعت العائدات من ٣,٥ مليار دولار عام ٢٠٠٦ إلى ٢,٤ مليار دولار. وتشكل عائدات النفط نحو ٧٠ بالمئة من موارد الموازنة العامة لليمن و٣٠ بالمئة من الناتج المحلي الإجمالي(**الحياة**، بيروت، ١٤/ ١/ ٢٠٠٨).

- أكد وزير النفط والثروة المعدنية السعودي علي النعيمي أن أسعار النفط باتت غير محكومة إلا بطلب السوق وعوامله المختلفة التي تتنوع من حجم الطلب العالمي والاضطرابات السياسية والمضاربات المشتعلة وسياسات الصناديق المالية وغير ذلك. وجاء تصريح النعيمي رداً على دعوات أمريكية وفرنسية للسعودية برفع الإنتاج وضخ كميات في الأسواق لعلها تكون عاملاً في خفض الأسعار التي تجاوزت المئة دولار للبرميل. ويذكر أن السعودية تنتج نحو ٩ ملايين برميل يومياً وتبلغ طاقتها الإنتاجية ١١,٣ مليون برميل يومياً (**الشرق الأوسط**، لندن، ١٦/ ١/ ٢٠٠٨).

- أكد الأمين العام لاتحاد غرف دول مجلس التعاون الخليجي عبد الرحيم حسن أن عدد اليد العاملة الوافدة في الخليج بلغ ١٤ مليون عامل، يشكلون أكثر من ٨٠ بالمئة من حجم القوى العاملة في بعض دول الخليج. ورجح أن تتجاوز قيمة الأموال المرسلة من منطقة الخليج بواسطة هؤلاء الوافدين ٢٥ مليار

دولار سنوياً (**الحياة**، بيروت، ١٨/ ١/ ٢٠٠٨).

ـ أفاد تقرير اقتصادي أعده المصرف السعودي ـ البريطاني (ساب) أن حجم الاستثمارات السعودية الخاصة في الولايات المتحدة يصل إلى نحو ٤٢٠ مليار دولار (**الإعمار والاقتصاد**، بيروت، السنة ١٤، العدد ١٩٣، ٢٥ كانون الثاني/ يناير ٢٠٠٨).

ـ ذكرت **وكالة رويترز** أن هيئة الاستثمار القطرية التي تدير استثمارات حجمها ٦٠ مليار دولار تدرس إمكانية شراء حصص في شركات خدمات مالية وتشييد في الولايات المتحدة وأوروبا (**الشرق الأوسط**، لندن، ٢٢/ ١/ ٢٠٠٨).

ـ قررت الحكومة المغربية دعم المواد الغذائية الأساسية بنحو ١,٦ مليار دولار لكبح جماح التضخم الذي يلهب الأسعار (**الحياة**، بيروت، ٢٨/ ١/ ٢٠٠٨).

شباط/ فبراير ٢٠٠٨

ـ صرح معاون وزير الصناعة الإيراني محسن شاطر زاده بأن حجم الاستثمارات الصناعية المنفذة من قبل الإيرانيين في سورية يصل إلى نحو ٩٥٠ مليون دولار وهي عقود مع الحكومة السورية، منها مصنعا سيارات سيامكو وسيفيكو ومعمل الإسمنت في حماه التي تبلغ طاقته الإنتاجية نحو مليون و١٠٠ ألف طن في السنة، إضافة إلى معمل الزجاج الذي ينفذه ويموّله الجانب الإيراني بالكامل (**الإعمار والاقتصاد**، بيروت، السنة ١٤، العدد ١٩٤، ٨ شباط/ فبراير ٢٠٠٨).

ـ أعلنت الحكومة اليمنية أنها تخطط لإنفاق نحو ١٣,٧ بليون دولار، ضمن برنامج استثماري مدعوم من المانحين ودول الخليج حتى عام ٢٠١٠. وذكرت وزارة التخطيط والتعاون الدولي أن التمويل المحلي لنفقات البرنامج يبلغ ٥,٩ بليون دولار تمثل ٤٣ بالمئة من النفقات الإجمالية، فيما يُقدر التمويل الخارجي بـ ١,٦ بليون دولار أي ٣٧ بالمئة، منها ١٤٥٢ مليوناً التزامات خارجية و١٣٧١ مليون دولار تعهدات من المانحين. وتقدر فجوة التمويل في البرنامج بـ ٢,٦ بليون دولار أي ١٩ بالمئة، منها ١٦٩٣ مليوناً تعهدات غير مخصصة ونحو ٨٩٤ مليوناً فجوة متبقية (**الحياة**، بيروت، ١٢/ ٢/ ٢٠٠٨).

ـ أفاد حاكم مصرف لبنان، رياض سلامة، أن مستوى الدولرة في الودائع في القطاع المصرفي اللبناني وصل إلى ٧٧ في المئة، وهو المستوى الذي يجب أن تكون عليه. وأضاف أن التحويلات تترجم أيضاً في اكتتابات في سندات الخزينة. وأوضح أن سوق القطع تسجل وضعاً إيجابياً، فالتحويل من الدولار إلى الليرة لم يتوقف. وتوقع أن تبقى معدلات الفائدة المحلية مستقرة، وأكد أن القطاع المصرفي اللبناني يستفيد من سيولة مرتفعة، مستمدّة جزئياً من عدم تكبّده خسائر بسبب الأزمة المالية العالمية، ما ينعكس إيجاباً على تطور حجم الودائع. وأضاف أن الودائع التجارية لدى المصارف بلغت ٧١ بليون دولار، من دون احتساب ودائع الأعمال وودائع القطاع العام والعقود. وإذا أضيفت إليها الأموال الخاصة يصل حجم القطاع ككل إلى ٩٧ بليون دولار (**الحياة**، بيروت، ١٤/ ٢/ ٢٠٠٨). وقد أكدت البيانات المالية المحققة لعام ٢٠٠٧ أن القطاع المصرفي في لبنان حقق نمواً يتراوح بين ١٠ و١١ بالمئة ووصل مجموع ودائعه إلى نحو ٨٢ بليون دولار، وتسليفاته إلى ٣٩ بليون دولار. كما ساهم في حماية الاقتصاد الوطني الذي يتعرض لضغوط شديدة بفعل الأزمة السياسية الحادة في البلاد (**اتحاد المصارف العربية**، بيروت، العدد ٣٢٧، شباط/ فبراير ٢٠٠٨).

ـ ذكرت تقارير صحافية أن استهلاك سورية من

المشتقات النفطية خلال ٢٠٠٧ بلغ نحو ١٠ ملايين طن نصفها تقريباً من إنتاج محلي. وذكر المدير العام للشركة السورية لتخزين وتوزيع المواد البترولية عبدالله الخطاب أن الفارق بين قيمة مبيعات الشركة من المحروقات وقيمة مشترياتها بلغ ٥,٤ مليار دولار وهي خسائر الشركة تتحملها الخزانة العامة. وتبيع سورية المحروقات في أسواقها المحلية بسعر مدعوم يقل كثيراً عن الأسعار الحقيقية، الأمر الذي تقول سورية إنه بات يشكل ضغطاً كبيراً على موازنة الدولة (**الخليج**، الشارقة، ١٩/ ٢/ ٢٠٠٨).

- أعلن بيت التمويل الخليجي عن توصله إلى اتفاق مبادئ مع الحكومة الجزائرية لتأسيس منطقة بيت التمويل الخليجي للتنمية الاقتصادية في ضواحي العاصمة الجزائرية. وستكون هذه المنطقة الموقع التجاري الرئيسي ضمن المخطط الرئيسي الجديد لمدينة بوينان ويتوقع أن تصل تكلفة المشروع إلى ٣ مليارات دولار (**الخليج**، الشارقة، ١٩/ ٢/ ٢٠٠٨).

- أكد خبراء اقتصاديون أن الموازنة العراقية التي أقرت الأسبوع الماضي وهي الأكبر في تاريخ العراق، قد لا تكفي لتحريك الاقتصاد المعطل، محذرين من تضاعف عدد المتسولين والعاطلين عن العمل. ويخشى المحللون أن تعاني الموازنة التي صادق عليها مجلس النواب الأسبوع الماضي بعد تعثر دام أسابيع، من قلة التخطيط والخبرة الضرورية وسوء توظيف الموارد في المحافظات على غرار السنوات الأربع الماضية. وخصصت حصة الأسد من الموازنة التي تقدر بنحو ٤٨ مليار دولار واستفادت من ارتفاع أسعار النفط إلى قوات الأمن (٨,٨٥ مليار مقابل ٧,٥ مليار العام الماضي ٢٠٠٧) والتربية التي منحت ٤,١٣ مليار. والقطاعات التي حظيت أيضاً بقدر كبير من الموازنة هي الصحة (١,٩٢ مليار دولار) والكهرباء (١,٣٧ مليار) بهدف تحسين البنى التحتية في بلد يعاني من انقطاع التيار الكهربائي. وعلى الرغم من الحجم الكبير للموازنة، قال خبراء إنها لن تستطيع بلورة استثمارات مثمرة وخلق وظائف. وقال الاقتصادي وليد خالد إن «المشكلة ليست في حجم الموازنة بل في توظيفها بشكل ناجع بعيداً عن الفساد الإداري والمالي». وأكد الباحث الاقتصادي حسام الساموك أن الاقتصاد العراقي يعاني منذ اجتياح الجيش الأمريكي للعراق من قلة الخبرات ما يتسبب في نزعة لتبديد المال. وأضاف «يجب أن تشكل لجان متابعة مركزية للتفتيش على سلامة الأداء ولإرشاد الجهات التنفيذية على وسائل إنفاق الموازنة بالطريق النافع». وأضاف الساموك «للأسف لم نحظ خلال أربع موازنات متعاقبة بإدارة تقنية تعرف كيف تخطط الموازنة أو تنفذها. العام الماضي كانت أكثر نسبة نفذت في المحافظات ٦٠ بالمئة فقط، بينما بلغت في بعض المحافظات المضطربة نحو ١٠ بالمئة، وهذه أرقام خطيرة». وأكد أنه كان على مخططي الموازنة أن يضعوا سيناريوهات أكثر دقة لصنع العملية الاستثمارية. هناك سوء تخطيط وسوء تنفيذ. وأضاف أن «واضع الموازنة لم ينظر إلى أولوية خلق فرص عمل وتنفيذ دقيق وملزم للبرامج الاستثمارية حيث وضع عبئاً عليها باقتطاع أكثر من ٧٢٠ مليون دولار للشبكة الاجتماعية لإعطاء موارد مالية لمليوني عاطل» (**الخليج**، الشارقة، ٢٠/ ٢/ ٢٠٠٨).

- توقع وزير العمل البحريني مجيد العلوي بأن يصل عدد العمال الوافدين في دول مجلس التعاون الخليجي إلى نحو ٣٠ مليون عامل بعد عشر سنوات، داعياً إلى معالجة هذه المعضلة على وجه السرعة (**الإعمار والاقتصاد**، بيروت، السنة ١٤، العدد ١٩٥، ٢٢ شباط/ فبراير ٢٠٠٨).

ـ بحث رئيس مجلس الوزراء السوري ناجي عطري مع وزير الطاقة والمياه بالوكالة اللبناني محمد الصفدي، ووزير الطاقة والثروات المعدنية الأردني خلدون قطيشات ووزير البترول المصري سامح فهمي ووزير الطاقة والمصادر الطبيعية التركي حلمي كولار، واقع العمل في مشروع خط نقل الغاز العربي ومراحل تنفيذه وانجازه وأهميته في تلبية الاحتياجات المتزايدة للطاقة. كما جرى في الاجتماع الذي عقد في دمشق استعراض آفاق التعاون بين هذه الدول في ميادين الطاقة والربط الكهربائي واستثمار الطاقات المتجددة وتبادل الخبرات والتجارب العلمية والفنية لتنميتها وترشيد استخداماتها في المجالات المختلفة (**السفير**، بيروت، ٢٥/ ٢/ ٢٠٠٨).

ـ أعلنت وزارة المالية الأردنية أن قيمة الدين العام ارتفعت العام الماضي بنسبة ١١,٦ بالمئة لتصل إلى نحو ٨,٢ مليار دينار، تمثل ما نسبته ٧٢,٢ بالمئة من الناتج المحلي الإجمالي. وقدرت في بيان لها نصيب الفرد الأردني من الدين العام بنحو ١٤٣٣ ديناراً، وبارتفاع نسبته ٢,٩ بالمئة عن العام الماضي. ولا تزال اليابان تتصدر الدول الدائنة للأردن برصيد ١٠,١ مليار دينار، فيما حلت فرنسا بالمرتبة الثانية ٧٣٣ مليوناً والبنك الدولي في المرتبة الثالثة بقيمة دين ٦٤٠ مليون دينار. وانقسم الدين العام الأردني إلى ٥,٢٥ مليار دينار ديناً خارجياً، و٢,٩٥ مليار دينار ديناً داخلياً، الذي ارتفع الأخير بنحو ٧٨٤ مليون دينار العام المنصرم. وأوضحت بيانات وزارة المالية أن سعر صرف العملات الرئيسية زاد من قيمة الدين العام الخارجي، خاصة اليورو والين الياباني والدينار الكويتي والجنيه الإسترليني، فيما تقدر خدمة المديونية الأردنية بنحو ٦١٩ مليون دينار سنوياً (**الخليج**، الشارقة، ٢٧/ ٢/ ٢٠٠٨).

آذار/ مارس ٢٠٠٨

ـ أفاد تقرير لوزارة الاستثمارات المصرية أن الاستثمارات العربية والأجنبية في مصر بلغت ١١,١ مليار دولار خلال عام ٢٠٠٧. وعزا التقرير زيادة الاستثمارات الأجنبية إلى جهود الإصلاحات التي أجرتها الحكومة والتعديلات التشريعية، إضافة إلى انضمام مصر إلى لجنة الاستثمار التابعة لمنظمة التعاون الاقتصادي (**الاقتصاد والأعمال**، بيروت، السنة ٢٩، العدد ٣٣٩، آذار/ مارس ٢٠٠٨).

ـ أكدت بيانات البنك المركزي المصري أن صافي الاحتياط الأجنبي المصري حقق نمواً ملحوظاً ليصل إلى ٣٣ مليار دولار في شباط/ فبراير الماضي بعدما تراجع في الفترة ذاتها عام ٢٠٠٦ إلى نحو ٢٦ مليار دولار (**الحياة**، بيروت، ٧/ ٣/ ٢٠٠٨).

ـ قدم الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي إلى الحكومة السودانية قرضاً إضافياً قيمته ٢١١ مليون دولار لتمويل إكمال إنشاء «سد مروي» على نهر النيل في شمال الخرطوم. وتبلغ فائدة القرض ٣ بالمئة سنوياً تسدد على ٢٥ عاماً، بما فيها فترة إمهال مدتها ست سنوات (**الحياة**، بيروت، ٧/ ٣/ ٢٠٠٨).

ـ ذكر وزير الاقتصاد الإماراتي سلطان بن سعيد المنصوري أن اقتصاد الإمارات العربية المتحدة حقق نمواً فعلياً بلغ ٧,٤ بالمئة عام ٢٠٠٧ مقارنة بعام ٢٠٠٦، موضحاً أن العديد من العوامل ساهمت في تسجيل هذا النمو، بينها ارتفاع أسعار النفط، إلى جانب النمو في القطاعات غير النفطية، ما أدى إلى ارتفاع الناتج المحلي الإجمالي بنسبة ١٦ بالمئة إلى نحو ٦٩٨ مليار درهم (١٩٠,١ مليار دولار). وأشار المنصوري إلى مساهمة القطاعات غير النفطية في نمو الناتج المحلي الإجمالي بنسبة ٦٥ بالمئة (**الشرق الأوسط**، لندن، ١٠/ ٣/ ٢٠٠٨).

ـ أفاد البنك المركزي المصري أن الدين العام المحلي الإجمالي بلغ ٦٥١ بليون جنيه نهاية أيلول/ سبتمبر ٢٠٠٧، فيما ارتفع الدين الخارجي بليوني دولار ليصل إلى ٣١,٩ بليون دولار، نتيجة ارتفاع معظم العملات المقترض لها أمام الدولار. وبلغ الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة ٢٩٢,٨ بليون جنيه في مقابل ٢٧٤,١ بليون جنيه (عام ٢٠٠٦) بنمو ٦,٨ بالمئة (**الحياة**، بيروت، ١٣/ ٣/ ٢٠٠٨).

ـ أعلنت هيئة الربط الكهربائي لدول مجلس التعاون الخليجي إكمال ٥٨ بالمئة من عمل المرحلة الأولى في مشروع الربط الكهربائي لدول المجلس، والتي ستدخل حيز التنفيذ في الربع الأول من عام ٢٠٠٩ بكلفة تقدر بنحو ١,٥ مليار دولار، وتشمل ربط شبكات كل من السعودية وقطر والبحرين والكويت كمرحلة أولى، على أن تنضم الإمارات العربية وعُمان إما إلى المرحلة الأولى الحالية أو إلى المرحلة الثانية كما كان مقرراً سابقاً، على أن يدخل المشروع المرحلة الثالثة للتشغيل الكامل خلال عام ٢٠١٠. ويوفر مشروع الربط الكهربائي نحو ٣ مليارات دولار لدول المجلس على مدى العشرين سنة القادمة، ويسهم في خفض كلفة توليد الطاقة في المنطقة (**الشرق الأوسط**، لندن، ٢٠/ ٣/ ٢٠٠٨).

ـ وضعت الحكومة الجزائرية استراتيجية جديدة لتقليص معدل البطالة إلى ما دون ١٠ بالمئة من خلال تأمين ٤٥٠ ألف فرصة عمل بحلول ٢٠١٣ (**الحياة**، بيروت، ٢٠/ ٣/ ٢٠٠٨).

ـ توقع نائب رئيس البنك الدولي داني ليبزيغر تواصل ارتفاع أسعار الوقود والغذاء، محذراً من مشكلة خطيرة بالنسبة إلى البلدان النامية. وقد رجح أن تستمر الأزمة لسنوات مقبلة، وتوقع حدوث اضطرابات في العديد من دول العالم. وكان صندوق النقد الدولي أوصى باتخاذ تدابير هادفة إلى حماية المجتمعات الأفقر من ارتفاع الأسعار من خلال برامج التغذية والتحويلات النقدية (**الشرق الأوسط**، لندن، ٢٢/ ٣/ ٢٠٠٨).

ـ عدّد الأمين العام لمجلس الوحدة الاقتصادية العربية أحمد جويلي المعوقات التي تواجه التجارة العربية، مشيراً إلى أبرز هذه المعوقات الناجمة عن استمرار عدد من البلدان العربية في فرض رسوم جمركية على السلع العربية المصدرة إليها، واستخدامها قوائم سلبية لاستثناء سلع معينة من الخضوع لمعدلات الحسم المتفق عليها في التعريفات ـ كما هي الحال بالنسبة إلى المنسوجات على سبيل المثال. ومن المعوقات التي تناولها جويلي، الرسوم الإضافية على التعرفة الجمركية التي يفرضها عدد من البلدان العربية بنسب مرتفعة، إلى جانب طلب شهادات المنشأ غير الضرورية وإجراءات المصادقة عليها من الجهات الحكومية وعدم الاكتفاء بالمستندات الرسمية الصادرة من المنشأة نفسها، وإعاقة تسجيل الأدوية من خلال اعتماد إجراءات بيروقراطية في عملية التسجيل، الأمر الذي يحد من قدرة هذه السلع التصديرية الرئيسية على دخول بعض الأسواق العربية، إلى جانب تراخيص الاستيراد وإجراءات مراقبة الكمية (**الحياة**، بيروت، ٢٤/ ٣/ ٢٠٠٨).

ـ أكدت مؤسسة «ستاندرد آند بورز» للتصنيف الائتماني أن عجز الموازنة العامة في مصر يمثل تحدياً كبيراً يواجه الاقتصاد، وذلك نتيجة الإنفاق المتكرر لتأمين شبكة الأمان الاجتماعي. وذكرت المؤسسة أن نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي لعام ٢٠٠٧ لم يتجاوز ١٦٠٠ دولار، فيما أغلق العجز المالي لعام ٢٠٠٦ ـ ٢٠٠٧ على ٧,٧ بالمئة من الناتج المحلي الإجمالي (**اتحاد المصارف العربية**، بيروت، العدد ٣٢٨، آذار/ مارس ٢٠٠٨) ■